المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السياسات المائية التركية – السورية وتأثيرها على الواقع المائي في العراق
اسم الكاتب: م. علاء جبار احمد، م.خضير ابراهيم سلمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2099
تاريخ الاسترداد: 2026/06/05 13:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياسات المائية التركية ـ السورية وتأثيرها على الواقع المائي في العراق

المدرس **المدرس**

علاء جبار احمد(*) **خضير ابراهيم سلمان(**)**

أن قضية المياه واحدة من أهم قضايا التنمية المستدامة في دول العالم. وتبرز هذه القضية إلى جانب قضايا مثل ارتفاع درجات الحرارة ونسبة الاحتباس الحراري والاستهلاك غير المنظم للمياه وسوء توزيع الموارد المائية وكلها ضغوطات تدفع باتجاه حصول أزمات حقيقية بين الدول. ولاشك بان موضوع المياه يشكل محور الاهتمام والتركيز في العلاقات بين دول عموما. وعلى هذا الأساس وفي ظل الإحداث المحيطة بالعراق ومنطقة الشرق الأوسط عموما ، والمتناوبة عليه منذ زمن ليس ببعيد، تبرز قضية لاتقل أهمية عن بقية التحديات الخطيرة التي تواجه هذه المنطقة الملتهبة من العالم. لتحتل مقدمة الأولويات وتفرض نفسها بصورة اكبر خلال هذه المرحلة الراهنة. فالكثير من الخبراء والمختصين يشيرون إلى أن منطقة الشرق الأوسط بأكملها مقبلة على أزمة مياه حادة.وشهد العراق خلال السنوات الثلاث الماضية أزمة خطيرة ي المياه العذبة، تجلت صورها بجفاف العشرات من الجداول والأنهر الفرعية في وسط وجنوب العراق، مما اضطر المئات من الأسر إلى هجر قراهم والتوجه نحو مراكز المدن، كما أدى انخفاض مناسيب المياه العذبة في شط العرب، أقصى جنوب العراق إلى زحف مياه الخليج المالحة نحو مدينة البصرة وتهديد مساحات واسعة من بساتين النخيل والحمضيات.

ومن هذا المنطلق نقدم هذا الجهد المتواضع ذات الصيغة الجيوسياسية لمشكلة الموارد المائية بين العراق ودول الجوار وهي من المسائل الحساسة والدقيقة في هذه العلاقة حيث كانت المياه سببا في تأزم العلاقات بين كل من تركيا وسوريا والعراق في كثير من الأحيان. فتركيا بحكم موقعها الجيوستراتيجي وبحكم ارتباطاتها الجيوسياسية مع أطراف وقوى إقليمية في مسائل سياسية واقتصادية وعسكرية ، يأتي عنصر المياه ليعزز من الدور الذي يمكن أن تلعبه وسط منظوماتها هذه.

في معنى الأزمة المائية :

(تعرف الأزمة المائية بأنها خلل في التوازن بين الموارد المائية المتجددة والمتاحة والطلب المتزايد عليها والذي يتمثل بظهور عجز في الميزان المائي يتزايد باستمرار ويؤدي إلى إعاقة التنمية وهذا العجز هو الحالة التي يفوق حجم الاحتياجات المائية فيها كمية الموارد المائية المتجددة والمتاحة). ويطلق على هذا العجزبـ (الفجوة المائية) وذلك عندما يصبح هذا العجز المائي بدرجة كبيرة سيؤدي إلى أضرار اقتصادية واجتماعية تهدد بيئة الدولة فانه يكون قد حصل ما يسمى ((بالأزمة المائية)).

وعندما نتحدث عن أزمة المياه في العراق تظهر تركيا علي الساحة حيث تسعى تركيا للتَّحكُّم في مياه دجلة والفرات عن طريق بناء) سدًّا على طول النَّهرين في الأراضي التركية، تصل سعتها التخزينية إلى حوالي) مليار متر مكعب؛ وذلك لحرمان سوريا والعراق من مياه النهرين، وخلق واقع جديد للتعامل مع هذه القضية. وهنا لابد ان نشير إلى أن الصراع التركي – السوري – العراقي لم يأخذ شكل الأزمة إلا مع اندلاع حرب الخليج الثانية. حيث حاولت تركيا تنفيذ أحكام البرتوكول السوري– التركي الذي يعطي لتركيا نصف الإيراد المائي لنهر الفرات بشكل مؤقت، ومنذ هذه اللحظة ولدت أزمة المياه بين تركيا من ناحية والعراق و سوريا من ناحية أخرى. بدأت تركيا الترويج لمبدأ رفض تقاسم المياه وطرح مبدأ الاستخدام الكافي للمياه. كما أن الادعاء بأن نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين بل هما نهران عابران للحدود ،

(*) **المدرس في كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية.**

(**) **المدرس في كلية العلوم السياسية–الجامعة المستنصرية.**

والترويج لفكرة بيع المياه التركية لدول آسيا العربية عبر ما سمي" بأنابيب السلام" وذلك من أجل تحقيق عائد مادي لا يقل عن ملياري دولار سنويا نظير بيع المياه لتلك الدول . ولكن هذا المشروع قوبل بفتور عربي لسببين أولهما تخوف الدول العربية من تسلم مقاديرها في موضوع حيوي كالمياه لتتحكم فيه دول المصدر أما السبب الثاني وهو لأن إسرائيل من بين الدول المستفيدة بهذا المشروع الذي يسمح بتطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل إلزامها بالانسحاب من الأراضي المحتلة.

وهناك من المختصين بشؤون المياه يرون بان الأهداف التي تريد تركيا تحقيقها من وراء بناء سلسلة السُّدود ترجع إلي رغبته في فرض واقع جديد على سوريا والعراق، يتمثل في أن المياه الدولية لنهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من الأراضي التركية ويمرَّان في كلٍّ من سوريا والعراق – هي مياه تركيَّة صرفة، وأنَّ هذين البلدين ليس لهما أية حقوق في هذه المياه التي تعتبرها تركيا ثروة قومية تماما مثل النفط بالنسبة للعراق ، إضافة الي تغيير الواقع الديموغرافي في منطقة المشروع التي تسكنها أغلبيَّة كردية، من خلال إغراق القرى والأراضي الزراعية في مناطق سكنهم الحالية، وتهجيرهم إلى مناطق مختارة، إضافة إلى إعادة توطين الأتراك في المنطقة ليصبح عدد سكانها مليون نسمة، ويتحول الأكراد في هذه المنطقة إلى أقلية في موطنهم، وبذلك يتم القضاء على المشكلة الكردية التي تعانيها تركيا منذ أمد طويل.

ويشير الي عرض تركيا في وقت سابق بيع إسرائيل مياه من نهر (منافجاد) الذي يصب في البحر المتوسط منحدرا من سلسلة جبال طوروس، ولكن صفقة كهذه مع تركيا ستثير قلقا شديدا لدى الدول العربية المجاورة التي سبق لها أن أعربت أصلا عن ذعرها من العلاقات العسكرية المتنامية بين إسرائيل وتركيا[1].

ومن ذلك نشير إلى الأزمة الحاصلة في الموارد المائية بالنسبة للعراق وتدني حصته من المياه من خلال تزايد مشكلة التصحر التي قد تحصل في أي وقت وفي اغلب المناطق وبخاصة المناطق الجنوبية منه حيث تقع مساحات واسعة من الأهوار، والتي تعتبر من المصادر المهمة والغنية بالثروة السمكية والحيوانية لسكان تلك المناطق. وتشير بعض الدراسات إلى أن العراق قد أضحى من الدول شبه الصحراوية وأن مساحة المناطق الصحراوية أصبحت تشكل حوالي نصف إجمالي مساحة العراق ،وقد فقد العراق الكثير من محاصيله الزراعية خلال السنة الماضية نتيجة لما حصل بسبب نقص المياه ،و أسهم كذلك في تدني مياه الأنهار إذ انخفضت المياه فيها بنسبة % كذلك تعرضت بعض الأنهار للجفاف مثل نهر ديالى و الخالص، وما يزيد من حجم هذه المشكلة قيام تركيا بإنشاء مجموعة من السدود، وقسم من هذه السدود قد أنجز فعلا حيث بلغت سدا على نهر الفرات، وهذا اثر سلبا على كمية الموارد المائية المتدفقة إلى كل من سوريا والعراق، وبسبب ذلك ستفقد سوريا % من حصتها المائية في حين سيفقد العراق من حصته المائية ما يقارب % من حصتها المائية و هذا سيكون أشبه بكارثة .

الموارد المائية السطحية في العراق:

لابد أن نحدد هنا أولا المقصود بالأنهار الدولية والتي هي تلك الأنهار التي تجري من أقاليم مختلفة أو بين إقليم دولتين أو أكثر وهذه الانها من حيث ملكيتها أنها إذا كانت تجري في أقاليم عدة دول اختصت كل من هذه الدول بملكية الجزء الواقع بين حدودها ، وأحقيتها في أن تباشر جميع أعمال السلطة العامة في منطقته، وحقها في استغلاله بشرط موافقة الدول المتشاطئة ومراعاة الحقوق المماثلة للدول الأخرى التي تشاركها في النهر وان لا تقوم بإعمال من شانها الإضرار بهذه الحقوق .

أما المقصود بالمياه السطحية هي تلك المياه التي تتكون من الأنهار والبحيرات والبرك والسيول التي تجري في الوديان نتيجة لسقوط الأمطار وذوبان الثلوج ومياه العيون والينابيع.

و تتمثل الموارد المائية السطحية في الأنهار الدولية التي تنبع من خارج حدود العراق وداخله في نهري دجلة و الفرات وفروعهما .ويمكن تتبع منابعهما وكما يأتي

---

[1] . قيس محمد نوري ، قراءة في الأبعاد الأمنية للشرق الأوسط ، دراسات ، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، العدد .

[2] المصدر السابق نفسه ص .

[3] . عصام العطية ، القانون الدولي العام . ط

- بداية منابع دجلة من السفوح الجنوبية لسلسلة جبال طوروس الشرقية الواقعة في جنوب شرق تركيا، وبع مرور النهر مساحة قصيرة في سوريا تقدر بـ ( )كم تقريبا) ثم يدخل النهر الأراضي العراقية في بلدة فيش خابور حيث تتصل فيه عدة روافد أهمها الخابور، الزاب الكبير، الزاب الصغير، العظيم ثم ديالى)[4].

- بداية منابع الفرات من الأجزاء الشمالية الشرقية من بلاد الأنضول ويجري بعد التقاء فرعيه الرئيسيين (فرات صو و مراد صو) الجنوبي باتجاه الجنوب الغربي، ثم يتغير باتجاه نحو الجنوب الشرقي ويقطع الحدود التركية السورية عند بداية مدينة طرابلس السورية حيث يغذي البلدين. ويدخل نهر الفرات الأراضي العراقية عند منطقة القائم ((حصيبة)) . إضافة إلى ذلك هناك بعض الأنهر التي تتشكل نتيجة السيول التي تنزل من الجبال الإيرانية باتجاه الأراضي العراقية وتق في الجزء الشمالي والجنوبي من العراق حيث أن هناك رافد لدجلة قادمة مـ إيران ( ) منها في السليمانية وفي واسط رافدين والعمارة والبصرة حيث تتوزع روافد كل من الطيب، دويريج،شط الأعمى، الكرخة، الكارون

وتشير بعض الدراسات في مجال استغلال الموارد المائية إلى أن أسباب الأزمة المائية داخل العراق تتمثل في الآتي

-عدم السيطرة الكاملة على منابع المياه حيث العراق بلد مصب وليس بلد المنبع لنهري دجلة والفرات.

.- ارتفاع معدلات النمو السكانية وتدني الوعي الصحي الاجتماعي مما يشكل فجوة بين التطور السكاني وكميات المياه المتوفرة.

.- تشعب الاستخدامات المختلفة للمصادر المائية والإفراط في ضخ الآبار الجوفية وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المائية ونظم إدارة المياه العادمة وفقدان الاستخدام الأفضل للري والسقاية.

.- عبأ التلوث المائي وأخطاره على التوازن البيئي.

ففي آخر عرض موجز لأنشطة اللجنة الدولية في العراق خلال شهـ /نيسان/ أشار السيد ((جوليان لو سورد)) منسق شؤون الماء والسكن لدى البعثة الدولية للصليب الأحمر في العراق (إلى أن العراق يعاني نهرا دجلة والفرات اللذان يوفران الحصة الأكبر من الماء في العراق من انخفاض تدريجي في مستوى الماء ولم يعد بالإمكان استخدامهما كمصدر موثوق لمياه الشرب في بعض المناطق. وفي جميع أنحاء البلاد. يخلف انحسار الأنهار عواقب وخيمة على أداء محطات تصفية المياه. وكذلك يؤثر سلبا على المياه الجوفية حيث يرتفع مستوى الملوحة بها وتصبح غير صالحة للاستهلاك الآدمي. أو حتى للاستخدام الزراعي.. وتضررت العديد من المجتمعات الزراعية جراء الجفاف الذي ضرب شمال العراق في العام . وجاء متوسط هطول الأمطار على مدى السنوات العشر الماضية أدنى بكثير مما كان عليه في العقود السابقة. وفي شمال العراق يستمر استنزاف نظم إمدادات المياه التي تغذيها الينابيع والمياه الجوفية والمياه الضحلة وغالبا ما لا تفي المياه المتوفرة بالطلب. وعلى الرغم من هطول الأمطار على نحو أفضل في كثير من المناطق خلال عامي فقد أدى انخفاض مستويات المياه إلى تدهور الإنتاج الزراعي مما يعني أن العراق يحتاج إلى استيراد المزيد من الأرز والقمح. ومع انخفاض كميات المياه ذات الجودة المعقولة بشكل عام. فإن إدارة الموارد الحالية هي مفتاح الحل.

ويقول السيد جوليان لو سورد منسق شؤون الماء والسكن لدى بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق "ما زال الحصول على الماء الجيد والكافي يمثل تحديا كبيرا لغالبية السكان .

وقد أعلنت الأمم المتحدة أن قرابة نصف سكان المناطق الريفية في العراق يفتقرون إلى ماء الشرب الآمن. وتشير تقديرات الحكومة العراقية إلى أن . % من العراقيين عامة أو ما يقرب من واحد من كل أربعة أشخاص لا يحصلون على الماء الآمن)[5].

.- وقوع البلد في منطقة شبه جافة.

---

[4] جان خوري وعبد الله الدوري ، الموارد المائية في الوطن العربية ، دمشق ص

[5] حميد فارس حسن ، السياسة المائية التركية وأثرها على دول الجوار/ رسالة ماجستير/جامعة بغداد/ .

[6] . هيثم كيلاني ، الدور العسكري في مسألة المياه الإقليمية العربية ، جامعة الدول العربية ، إدارة البحوث والدراسات ، القاهرة / نيسان . .

[7] تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتاريخ /// Htt:www.icrd.org/web/ara/sitearа0.nsf/htm.1/irac-update-110510

– تخلف الأساليب الإدارية وغياب السياسات المائية.

.– التوتر السياسي وغياب التعاون الإقليمي.

السياسة المائية للحكومة السورية

:لأبعاد السياسية(السورية ـ التركية) للأزمة المائية في العراق :

فيما يتعلق بالأبعاد الجيوسياسية للأزمة المائية في العراق لابد أن نشير هنا إلى البعد الجغرافي، حيث تتحكم دول الجوار متمثلة بتركيا وسوريا بنحو % من الموارد المائية التي تدخل العراق. أما البعد السياسي فيكمن بالاستخفاف وعدم الاهتمام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية الناظمة لاستغلال واستخدام المياه بشكل قانون يراعي حقوق الدول المائية وبسبب ضعف إلزامية القانون الدولي. ففي عام عقد العراق مع تركيا معاهدة صداقة وحسن جوار الحـ . بها ستة بروتوكولات تضمنت تنظيم استغلال مياه نهري دجلة والفرات وتفادي أضرار الفيضانات وإقامة مشروعات للمحافظة على المياه وان توافق تركيا على مبدأ إقامة مشروعات تثبت ضرورة إقامتها وتزويد العراق بالمعلومات الخاصة بالمشاريع والأعمال التي تنوي تركيا القيام بتنفيذها على نحو يوفق بقدر الإمكان مصالح البلدين الجاريين وذلك باتفاقهما المشترك . لذلك لم تظهر مشكلة قانونية بين الدول الثلاث حتى بدأت تركيا ثم سوريا بتنفيذ مشاريعها باستغلال مياه الفرات دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة في مياه النهر والتي قدرها الخبراء حينها ب مليار متر مكعب من المياه ولقد سعى العراق إلى عقد مفاوضات واتفاقيات لتحديد الانتفاع بمياه النهر بين الدول الثلاث إلا جميع اللقاءات والمحاولات حينها باءت بالفشل .

ومما يزيد الأزمة تعقيدا أن الدول التي تسيطر على المنابع والمصبات المائية هذه،تقدم المشاريع والحلول التي تتلاءم مع مساحتها هي بالدرجة الأولى ، لا بل الأخطر من ذلك هو انعدام وجود أي بوادر انفتاح أو تقارب لحل هذه الأزمة.

ففي عام . عقد العراق مع تركيا في أنقرة اجتماع اللجنة العراقية – التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني من اجل تحديد الكمية المناسبة والمعقولة من المياه التي يحتاجها كل بلد من المياه المشتركة .

وبعد تاريخ من العلاقات المائية المتأزمة بين البلدين، توصلت سورية والعراق في عام . ، إلى اتفاقية لاقتسام مياه نهر الفرات مقدرة عند الحدود السورية التركية بنسبة % للعراق و % لسورية .

ورغم ذلك كله فأن تركيا وسوريا قد انتهكتا حقوق العراق المكتسبة في مياه النهر وخالفتا أحكام المعاهدات المعقودة بين دول الفرات الثلاث كما انتهكتا مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالانتفاع بمياه الأنهار الدولية بقيامها بإنشاء مشاريع استغلال مياه الفرات قبل التوصل إلى اتفاق مع العراق.

وما فاقم الأزمة وجعلها أكثر خطورة وتعقيدا، بدء تركيا بمشروعها المائي والتنموي في المناطق التي تسكنها أغلبية كردية، والمسمى مشروع تطوير جنوب شرق الأناضول (غاب) في ثمانينات القرن الماضي. وهذا المشروع الذي يشمل . سد(مائي) إلى جانب . محطة كهربائية، أدى إلى انخفاض التدفق المائي إلى سورية والعراق، مما خلق مشكلة حقيقية بين الدولتين، وفي نفس الوقت أدى إلى كارثة كبيرة في مياه الشرب إلى جانب الإضرار في الأراضي الزراعية رغم توقيعهما على اتفاق دمشق لعام والذي سمحت تركيا بموجبه بتدفق مائي لسورية يبلغ متر مكعب في الثانية بشكل مؤقت . ورغم ذلك استمرت تركيا في إنشاء وإتمام مشاريع أروائية جديدة ومنها سد (اليسو) الذي بدأت في إنشاءه عام

ويعتبر من اكبر السدود الكبيرة على نهر دجلة. ولهذا السد آثاره السلبية على العراق إذ سيؤدي إلى انخفاض المياه المتدفقة إليه بشكل كبير، وتحويل كميات المياه إلى مناطق هذا المشروع قبل عبورها الحدود الدولية التركية ـ العراقية مما

---

[8] . محمد جواد علي ، تركيا ومشاريع المياه الشرق الأوسطية، نشرة مركز الدراسات الدولية . جامعة بغداد . العدد الخامس عشر . . .

[9]عايدة العلي ، العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل ، دار الآفاق الجديد ، بيروت .

[10]نياب مغاوري شحاته ، مستقبل في العالم العربي ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة

[11] . حسون جاسم العبيدي ، اثر المياه في العلاقات العراقية ، التركية ، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، بغداد . .

[12]يوسف علاونة، سد اتتاتورك ،مجلة السياسة ، الكويت العدد

يؤدي إلى انخفاض الوارد المائي بنسبة , مليار سنويا وهي نسبة تتمثل حوالي % من الواردة السنوية لنهر دجلة. ويمكن إيجاز أهم الآثار السلبية الناتجة من إقامة مشاريع وإنشاء السدود على المياه الداخلة إلى الأراضي العراقية من منابعها التركية بما يلي

- سوف يؤدي إلى انخفاض رقعة الأراضي الزراعية الخضراء والمراعي وزيادة رقعة مناطق الجفاف.
- سيؤدي ذلك إلى هجرة كبيرة من المزارعين إلى المدن، ومن ينتج عن ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية خطيرة.
- أن قلة تدفق المياه بعد استكمال انجاز كافة السدود والمشاريع المائية التركية الأخرى سوف يؤدي إلى جفاف الأهوار وما يترتب على ذلك من آثار سلبية من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية. فمن الناحية الاجتماعية سوف يؤدي إلى هجرة السكان إلى المدن ، إما من الناحية الاقتصادية فهو فقدان الكثير من موارد الثروة الحيوانية والسمكية والتي تعتبر مصدر غذائي مهم بالنسبة للسكان.
- أن انخفاض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات سيؤدي إلى توقف العمل في منظومة الطاقة الكهربائية وازدياد المشاكل المتعلقة بهذه المنظومة، وهذا بدور سوف يؤثر سلبيا بالنسبة لبقية المشاريع الصناعية والإنتاجية الأخرى التي تعتمد على هذه الطاقة.
- أن هذه المشاريع والموانع المائية التركية سوف تؤدي إلى انخفاض مناسيب الخزانات الطبيعية التي يعتمد عليها العراق في عملية خزن المياه للاستفادة منها في مواسم الجفاف مثل بحيرة الثرثار والحبانية .

أن تلك الممارسات تناقض جميع القوانين والأعراف الدولية وكل أشكال التعامل والتعاو الدولي فيما يخص تنظيم واستغلال مياه الأنهار الدولية .

والى جانب ذل تبرز مشكلة لاتقل خطورة عن المشاريع والموانع المائية التركية والتي تؤثر على الأمن المائي في العراق ألا وهو المشروع السوري لسحب مياه دجلة المشروع الذي أقرته الحكومة لسحب مياه نهر دجلة. وهذا المشروع في الحقيقة ليس مفاجئا وإنما هو ثمرة من ثمرات تحسن العلاقات السياسية بين سوريا وتركيا وتطورها إلى الحد الذي دفع الأخيرة إلى إعطاء الضوء الأخضر للمباشرة بتنفيذ هذا المشر . ويهدف المشروع إلى سحب مياه دجلة من أقصى الحدود السورية مع تركيا والعراق ولمسافات طويلة بهدف زيادة رقعة الأراضي الزراعية بمحافظة الحسكة في شرق البلاد . ولهذا المشروع آثار خطيرة على الواقع المائي في العراق ومنها

- أن هذا المشروع سوف يعمل على خفض واردات العراق المائية مما يؤثر سلبا على قطاع الكهرباء والزراعة والذي بدوره سوف ينعكس على الوضع الاقتصادي للبلاد .
- سيؤثر المشروع على محطات الطاقة الكهربائية التي تعمل على المحطات الكهرومائية وخاصة تلك التي تق في شمال العراق ومن ضمنها مشاريع دوكان ودربنديخان وسد الموصل.
- أن هذا المشروع سوف يخلق أزمة ربما تؤدي إلى حالة من التوتر والصراع ويقود إلى تدخل دولي لحل هذه الأزمة وهذا التدخل يعني تحكم الدول الإقليمية الفرعية والدولية الرئيسة في مسألة تدفق المياه إلى الأراضي العراقية وهذا يعني أيضا ابتزاز العراق سياسيا واقتصاديا وسياديا. ولهذا فأن النقص أو التوقف في استمرار انسيابية المياه داخل الأراضي العراقية في رافديه دجلة والفرات سوف يؤدي الى كارثة إنسانية وبيئية وما يترتب عليهما من نتائج خطيرة.

أن علاج مشكلة المياه من وجهة نظر المختصين في مجال الموارد المائية، والسياسيين تكمن بعدة أمور من أهمها

---

[13] مرضى جمعة حسن ، مجلة المياه

[14] . حسون جاسم العبيدي ، اثر المياه في العلاقات العراقية ، التركية، مصدر سبق ذكره ص .

[15] http://alsumarianews.com/ar/3/6350/n...ss%20news.html

الأول يكمن في سعى العراق مع الدول المجاورة أو مايطلق عليها بدول المنبع للدخول في مفاوضات ثلاثية بغية التوصل إلى اتفاق يضمن الحصص المائية طبقا لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية

الثاني فهو السياسة المائية لاستغلال هذه الموارد وضمن خطط مستقبلية وإعطاء أهمية بالغة للمياه الجوفية لإغراض الاستثمار طويل الأمد ومن خلال استعمال مقدار الاستثمار الأمين الذي يضمن ثبات ضغط أو منسوب الطبقة المائية للفترة طويلة وذلك من خلال حفر الآبار وفق أسس عملية تعتمد على حجم الإنتاج والنوعية ومنع الاستثمار الجائر في المناطق البعيدة عن مصادر المياه السطحية ، فضلا عن زيادة أحكام السيطرة على الموارد المائية.

ثالثا حل المشكلة تأتي من خلال ترشيد استهلاك المياه من خلال التوعية وطرق أدارة الموارد المائية منها أتباع أساليب للري مثل التنقيط ضمن المشاريع الاروائية وإزالة المخالفات والتجاوزات ضمن المشاريع الاروائية فضلا عن وضع الخطط الدقيقة لتشغيل منظومة السدود والخزانات للاستفادة القصوى من الخزين والوارد المتوقع في أشهر الصيف لضمان اجتياز الموسم بأقل الأضرار.

رابعا إشراك المجتمع الدولي والمنظمان الدولية المعنية لغرض إيجاد صيغة قانونية تلزم الدول المجاورة بالالتزام بالأعراف الدولية التي تعتمد أسلوب المشاركة والاستفادة من المياه بالنسبة لدول المصب.

حل الأزمة بين الطموح والواقع المنظور

لابد من الإشارة هنا إلى أن أزمة المياه بين العراق وسوريا وتركيا رغم أهميتها وانعكاساتها على الوضع الإقليمي بشكل عام ،إلا أن هناك الكثير من الأزمات التي تسببها الأنهار الدولية في مناطق كثيرة من العالم وذلك بسبب تضارب وتداخل المصالح الحيوية بين الدول ذات الحدود المائية المشتركة، وللحاجة الضرورية إليها خصوصا أن المياه في الوقت الراهن قد أضحت بمثابة المكانة التي احتلها النفط منذ الاكتشافات الأولية في بدايات القرن الماضي ، وأصبح احد المصادر المهمة والموارد الرئيسة لدول المنبع،كما أن وجود ووفرة المياه ينعكس ايضا على تطور المجتمعات ورقيها ولايمكن الاستغناء عن هذا الشريان الحيوي لاستمرار الحياة وانتعاشها.وفي نفس الوقت قد تؤدي مشاكل المياه خطورة على الأمن والسلم الدوليين سواء على المستوى الإقليمي وحتى الدولي بشكل عام.

ويبدو أيضا أن المياه ستكون من القضايا المسيطرة في منطقة الشرق الأوسط خلال الأعوام القادمة كما انها تهدد الوجود العربي في هذه المنطقة. لقد حاولنا ان نبين من خلال هذا البحث المخاطر التي تحيط بالعراق جراء السياسات المائية التي تنتهجها دول الجوار الإقليمي (تركيا–سوريا) وأثرها على الواقع الإنساني والاقتصادي والبيئي وما يترتب عليهما من نتائج سلبية بسبب هذه السياسات .

ومن خلال الواقع المنظور للازمة المائية بين العراق ودول الجوار، واستقراء التصريحات التي يطلقها المسئولين لهذه الدول تبرز لنا حقيقة أساسية ومهمة، وهي أن المياه عنصر استراتيجي قد يوظف– انه قد وظف بالفعل لخدمة السياسة، ومن يملك مصادر المياه يملك مصادر التأثير في ظل غياب منظمات وتشريعات وقوانين ومعاهدات دولية تحكم الدول النهرية وتوضح النسب المتوازنة في المياه.ونظرا لطبيعة العلاقات التي تسود بين دول الجوار فإن العامل المائي وحاجته الماسة وندرته أصبح مرتبطا بالمصالح السياسية، إذ أضحى يوظف في خدمة الأغراض والأهداف والسيطرة والنفوذ والمنافع والمصالح المختلفة.

وضمن هذا السياق نحن نتفق مع الرأي الذي يشير إلى أن الأزمات المقبلة سياسيا وعسكريا في منطقة الشرق الأوسط ستكون بسبب الموارد المائية. وما من شك أن المنطقة مقبلة على مرحلة صراعات وحروب بشأن المياه وخاصة مع دول الجوار الإقليمي للعراق. إذ أن لتركيا أهدافا إستراتيجية تفوق أهدافها التنموية وذلك من خلال التحكم بنهري دجلة والفرات على حساب العراق وسوريا. والتصرف بشكل مطلق بالمياه المنحدرة من أراضيها وهذا بدوره قد يؤدي إلى ردود أفعال معاكسة قد تقود المنطقة إلى صراعات محتملة على مصادر المياه المحدودة . ومن ناحية أخرى ترفض تركيا مبدأ قسمة المياه وفي مقابل ذلك تطرح مبدأ استخدام المياه وفقا لدراسات ميدانية لمشاريع الري في البلدان الثلاثة على أن تعتمد هذه الدراسات على جدوى اقتصادية وفنية تنتهي إلى إعطاء أفضليات لاستثمار مشاريع الري في البلدان الثلاثة وفقا لمبدأ الاستعمال الأمثل الكفؤ للمياه . فتركيا تعلن أن أراضيها خصبة وذات مردود اقتصادي أعلى بكثير من مردودات ارضي

سوريا والعراق وهذا يعني استثناء الأراضي السورية والعراقية في المشاريع الزراعية بحجة عدم خصوبة الكثير منها والاعتما. على المشاريع الزراعية التركية. والحقيقة أن ماتدعيه تركيا في هذا السياق يناقض كل قواعد التعامل والقوانين الدولية لان في الأمر نوايا واضحة من جانب تركيا من خلال عزمها على استخدام المياه كورقة ضغط على سوريا والعراق لابتزازهم سياسيا واقتصاديا ، كما يعبر عن الرغبة في عودة الدور التاريخي لتركيا كقوة مهيمنة على دول المنطقة .

أذن لابد من سعى متواصل يضع المصالح المشتركة لدول الجوار بصورة متوازنة للدخول في مفاوضات ثلاثية بغية التوصل إلى اتفاق يضمن الحصص المائية طبقا لقواعد القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية، ولذلك فأن الحاجة ماسة لإيجاد اتفاقات دولية واضحة تحدد حقوق كل طرف من أطراف المعادلة الإقليمية ذات الصلة بقضية المياه، والمقترنة بجدية العمل على التطبيق، وان تطلب الأمر إشراك المنظمان الدولية المعنية لغرض إيجاد صيغة قانونية تلزم الدول المجاورة بالالتزام بالأعراف الدولية التي تعتمد أسلوب توزيع النسب المتوازنة مع الحاجة الفعلية للموارد المائية بين الدول المتشاطئة وبالتالي لابد من إيجاد صيغة من الحوار الجاد وبدعم من الدول العربية للعراق للضغط باتجاه تركيا من اجل حثها على التعاون بينها وبين العراق من جهة وبين سوريا من جهة أخرى من خلال إيجاد قاعدة عادلة في التوزيع حسب حاجة كل من هذه الدول المشتركة لان التعاون سوف يؤدي بالفائدة على جميع الدول إذا ما سارت الأمور بالاتجاه الصحيح وفقا لمقاييس المصالح المشتركة المتوازنة، ويزيل كل أشكال التوتر بشكل عام، ويعود بنتائج ايجابية تفضي إلى الاستقرار لاستقرار على جميع شعوب المنطقة.